Azzaytuna University
Agriculture faculty

مجلة النماء للعلوم و التكنولوجيا

Science & Technology's Development Journal
(STDJ)

مجلة علمية محكمة سنوية تصدر عن
كلية الزراعة جامعة الزيتونة

العدد السادس مارس 2025 STDJ ISSN: 2789-9535

دور التنمية المستدامة في الاقتصاد الزراعي الليبي

نجمي إبراهيم الديلاوي[1]، فيصل بالعيد البركي[2]، ابتسام المبروك غيث[3]

[2،1] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

[3] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

najmedelawi@gmail.com

المستخلص:

تعرف التنمية المستدامة بشكلها العام: بأنها التنمية التي تمكن من إشباع حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم، آخذة بعين الاعتبار تحديات الحفاظ على الأنظمة البيئية ومحدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد. والتنمية هي الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل. وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي. أيضاً التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست انجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري ومهم لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة مناسب أو حياة أفضل. والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. وتكمن أهمية التنمية الزراعية في الاقتصاد الزراعي في توفير المنتجات الزراعية كمصدر للغذاء والمواد الخام الأولية التي تدخل في الصناعات وكلما زاد عدد السكان زاد الطلب، كما تعد التنمية الزراعية الشاملة مهمة مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية، وتنطلق في العملية البنائية من الأسفل إلى الأعلى وفق مبدأ الاعتماد على النفس، وهذا يتطلب توفر الإرادة القادرة والراغبة في إحداث تغيرات هيكلية لبنية المجتمع في ظل التخطيط الشامل، كما تتطلب العدل في التوزيع والبيئة المناسبة وبخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعي والمؤسسات الريفية، ولقد أولت ليبيا اهتماماً متزايداً بالتقنية الزراعية وأنشأت مراكز البحوث الزراعية ودعمتها بكفاءات على مستوى عالمي وذلك من أجل استخدام التقنية المتقدمة في القطاع الزراعي واخضاعها للظروف البيئية بالدولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع الزراعي، الموارد الزراعية، الإنتاج.

المقدمة:

لقد كان ولا يزال الاهتمام بالقطاع الزراعي سواء من جانب استغلال الموارد الإنتاجية وتسخير المعرفة الفنية والتقنية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ودعم هذا القطاع بمجموعة من السياسات والأدوات التنموية أمراً ضرورياً وإجبارياً للوصول إلى الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها من نمو اقتصادي واستقرار اقتصادي، وزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها تنويع مصادر الثروة من خلال التنويع الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية، مع مراعاة الأمن البيئي وبما أن هناك بعداً بشرياً للتنمية المستدامة ملازمة للبعد البيئي فقد أصبحت هذه الأجيال مسؤولة عن المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة. لذلك يجب الاهتمام بالبيئة أساس التنمية حيث إن هدر واستنزاف الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس أي نشاط زراعي أو صناعي ستكون له آثار مضرة بالتنمية

بشكل عام. ومفهوم التنمية المستدامة ظهر نتيجة إهمال التنمية للجوانب البيئية، فكان لابد من أيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1978م، وتعد ليبيا إحدى دول العالم النامية التي تحاول النهوض بقطاع الزراعة كونه من القطاعات الاقتصادية الأساسية في ليبيا من خلال مشاريع التنمية الزراعية كما يشغل النشاط الاقتصادي الزراعي مكانة اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول المتقدمة والنامية، وبسبب ظروف البيئة الصحراوية القاسية التي تعاني منها غالبية مساحة ليبيا فقد ساهم انتشار التعليم في التوعية بأهمية الزراعة كحرفة تشكل مصدر رزق وحاجة أساسية لتوفير الغذاء، وبما أن التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية يشكل أحد أهم أهداف التنمية المستدامة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطلب على الغذاء والناتج عن زيادة أعداد السكان في البلاد في ظل التناقص المستمر في الرقعة الزراعية بفعل الزحف العمراني العشوائي على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك الاستهلاك المفرط لموارد المياه والتربة فإنه من الواجب الاهتمام بالبيئة الزراعية ومكوناتها الطبيعية والبشرية إذ تعتبر الموارد الزراعية ذات أهمية لإقامة حضارة بشرية، ويشكل نقص الإنتاج الزراعي عائقاً أمام الاستيطان البشري، وبالنظر إلى مساحة ليبيا الشاسعة والتي من الضروري تبني استراتيجيات فعالة لضمان التنمية الزراعية واستدامة الإنتاج الزراعي.

مشكلة البحث : إن تحقيق التنمية في القطاع الزراعي إلى جانب القطاعات الأخرى يتطلب تهيئة المستلزمات المناسبة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في هذا القطاع والمتمثلة في الأراضي الصالحة للزراعة، ومياه الري والأيدي العاملة، وعلى الرغم من توفر الموارد الأرضية المتنوعة لكافة الأنشطة الاقتصادية الزراعية إلا أن هذا المورد لم يتم استغلاله الاستغلال الأمثل في ليبيا لإنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة إضافة إلى تدني مستوى الإنتاجية للهكتار الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على سد الطلب المتزايد على السلع الزراعية باستيرادها من الخارج، وتحويل الأموال التي كانت يجب أن تخصص لتنمية هذا القطاع لاستيراد تلك السلع.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها على القطاع الزراعي وتنميته مع بيان دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة لتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية، وتحليل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الزراعة، ومحاولة وضع خريطة مستقبلية للتنمية الزراعية بالمنطقة للمساهمة في تحقيق تنمية زراعية مستدامة تخدم حاضر ومستقبل منطقة.

أهمية البحث: يوفر النشاط الزراعي الغذاء وفرص العمل ورفع المستوى الاقتصادي للسكان، والوصول إلى حلول ومقترحات من شأنها التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية وإحداث التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الدراسات السابقة:

بين (الجديدي، 1989) أن هناك تشريعات تحد من زراعة بعض المحاصيل نظراً لما تستهلكه بعض المحاصيل من مياه وفيرة دون مردود اقتصادي مجزي مقارنة بالدول المتقدمة والمشابهة لليبيا من حيث المناخ والتربة بسبب التطبيقات الزراعية الضعيفة. ونظراً لعدم ضرورة هذه المحاصيل كمادة غذائية استراتيجية فقد صدرت عدة قرارات ولوائح من مسؤولي قطاع الزراعة يمنع زراعتها في بعض المناطق مثل الحمضيات التي منع التوسع فيها بقرار صدر

بتاريخ 1976/04/10م في المناطق الغربية، كما صدر قرار بإقفال مصانع تعليب الطماطم في المنطقة الساحلية منعا لزراعته كمحصول ممول لهذه المصانع، كذلك أوقف تصدير محصول الفول السوداني مما أدى إلى تقلص المساحة المزروعة بهذا المحصول وقد وضع برنامج لتطوير الزراعة المروية على اساس استغلالها الأمثل بما يتفق مع طبيعة كل منطقة. بينت دراسة (أحمد البخاري 1995) أن ليبيا تعتبر بلد صحراوي يتصف بندرة المياه وشحة الأمطار ومحدودية الأرض الزراعية رغم كبر مساحتها. وقد اتصفت البلاد خلال التاريخ بتعداد سكان يتوافق والموارد الزراعية المتاحة. ولكنها شهدت في العقود الأخيرة تزايد كبير في عدد السكان وتطور مستواهم المعيشي بعد اكتشاف النفط وتقديره وترتب على ذلك تزايد كبير في الطلب على الغذاء تمثل ارتفاع حصة النقود من السلع الغذائية المختلفة خصوصاً الحبوب (القمح) المصدر الرئيسي للكربوهيدرات. ورغم أن الإحصائيات اشارت إلي المستوى التغذوي للفرد في ليبيا يفوق الحد الأدنى الموصي به من قبل المنظمات الدولية وقارب المستوى التغذوي لكثير من الدول المتقدمة ورغم التوسع في الزراعة أفقيا وراسيا خلال العقدين الماضيين أو يزيد إلا ان الاعتماد كان كبير ولا يزال كبير على استيراد الغذاء من الخارج ، حيث أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية وعلى راسها قطاع الزراعة وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية وتشجيع المزارعين على الإنتاج والتوجه إلي التخصص في الإنتاج لبعض المحاصيل التي يمكن أن يكون لها سوق خارجي وذلك بهدف زيادة الدخل القومي وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري. بينت دراسة (بالقاسم 2014) دراسة بعنوان دراسة قياسية لدور العمالة الزراعية في التنمية الزراعية في القطاع الزراعي في ليبيا وأهم أهداف هذه الدراسة التعرف على تأثير المتغيرات الاقتصادية على العمالة الزراعية خلال الفترة (1981 – 2011) حيث اوضحت الدراسة أن أعداد القوى العاملة الزراعية متناقصة بمعدل نمو سنوي متناقص بلغ حوالي (2.8%-) خلال فترة الدراسة وإعداد القوى العاملة الكلية متزايدة بمعدل نمو سنوي متزايد بلغ حوالي (2.9%)، كما أوصت الدراسة على دور العمالة الوطنية وتدريبهم على كيفية توطين التقنية وحسن استخدامها. يتحدد معدل النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي ككل بمعدل النمو في القطاع الزراعي. ذلك أن النمو الاقتصادي ليس إلا محصلة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة . ومما لا شك فيه أن ذلك القطاع الذي يحتل الأهمية النسبية الأكبر في توليد الدخل القومي كله ، وحيث أنه في بداية عملية التنمية يكون القطاع الزراعي هو القطاع ذو الأهمية النسبية الأكبر فإن معدل نمو القطاع الزراعي هو الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد معدل نمو الدخل القومي ، وتتطلب هذه الحقيقية ضرورة ارتفاع الانتاجية الزراعية لرفع معدل نمو الدخل الزراعي ومن ثم معدل نمو الدخل القومي . كما يلعب القطاع الزراعي الدور الرئيسي في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة ، بمعنى آخر فإن تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده ويجعله متاحاً خارج الزراعة.

دور الدولة في عملية التنمية:

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما اصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة، أم على النطاق الدولي، أي على مستوى الحكومات والمؤسسات الدولية ، كالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها. ان عملية التنمية هي الانتقال من وضع التخلف إلي وضع التقدم، وتبدو هذه العملية في زيادة مؤشر معين هو متوسط دخل

الفرد الحقيقي. ويقتضي تغير وضع التخلف الاجتماعي تغيرا نسبيا في اساليب الانتاج المستخدمة وفي البنيان الثقافي والاجتماعي المتلائم مع اساليب الإنتاج السائدة. فتقدم أساليب الإنتاج يقتضي ليأخذ مجراه تغييرات معينة في البنيان الاجتماعي والثقافي، كما أن تقدم أساليب الإنتاج تؤثر هي بدورها في تغيير هذا البنيان العلوي. ويقتضي تغيير أساليب الانتاج القضاء على الخصائص العامة المصاحبة لأساليب الإنتاج المتخلفة وهي الاختلالات الهيكلية. ومعنى هذا أن عملية التنمية إنما تتمثل أساساً في تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، و لقد عرف الاقتصاد الليبي التخطيط منذ فترة مبكرة، و تركزت الاستراتيجيات العامة للتنمية خلال العقود الماضية على أساس تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي مشفوعاً بالتوزيع في النمو والإسراع والزيادة في معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتخليص الاقتصاد من سيطرة قطاع النفط وتنويع الإنتاج وتنويع الصادرات، والإحلال محل الواردات بسلع من الإنتاج المحلي سيراً نحو الاكتفاء الذاتي، وارتياد ميدان التصنيع دفعا لعجلة التنمية ، والتركيز على زيادة كفاية العنصر البشري، ولقد شهد الاقتصاد الزراعي الليبي في السنوات الأولى من عقد السبعينات والثمانيات سيرا تنمويا مخططا تبلور من خلال الخطط التنموية الثلاث، الثلاثية، والخماسيتين، التي أريد لها أن تتجه بآلياتها نحو بلوغ الاستراتيجية العامة للتنمية. إن الخطط والبرامج الاستراتيجية الزراعية التي تبنتها الدولة الليبية خلال السنوات الماضية حققت نجاحاً ملحوظا واستهدفت هذه الخطط بشكل أساسي تحرير الحاجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع مصادر الدخل، عبر إقامة المشاريع الزراعية والرعوية والبحرية في البلاد، وكذلك مقاومة التصحر وإقامة السدود وحفر الآبار وإنشاء مصانع الأعلاف ومصانع مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني والبحري، ومشاريع الإسكان الريفي وتميزت الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بالسعي نحو إيجاد مصدر بديل للدخل لتحرير الاقتصاد من هيمنة قطاع النفط، وقد استهدفت هذه الاستراتيجية قطاعي الزراعة والصناعة للقيام بالدور الرئيسي في عملية النمو وتوفير المصدر البديل للدخل ، واعتبر قطاع الزراعة ، والنشاط الزراعي قاعدة أساسية للبناء الاقتصادي، واعتبر النشاط الصناعي أساسياً لتحقيق النمو المضطرد والتلقائي للاقتصاد، ويعتمد تحويل التنمية الاقتصادية في ليبيا على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للتمويل في كافة القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع الزراعة والاستصلاح الزراعي ونتيجة لارتفاع تكلفة التنمية الزراعية فقد نمت المصروفات في قطاع الزراعة خلال الفترة من (1970-2003) على النحو المبين بالجدول رقم (1) ويلاحظ من بيانات الجدول أن المصروفات الفعلية شهدت انخفاضا أثناء الفترة (1981-1985) بالمقارنة بالفترة (1976-1980)، ويرجع هذا الانخفاض في المصروفات في قطاع الزراعة الذي تزامن مع الأزمة النفطية في أوائل الثمانيات إلي انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للتمويل حيث استمر هذا الانخفاض إلي أن حقق أدنى قيمة له في الفترة (1996-1999)، ثم عادت قيمة المصروفات إلي الزيادة خلال الفترة (2000-2003)، حيث وصلت نحو 581.1 مليون دينار، بينما يلاحظ انخفاض قيمة المصروفات عام (2004) حيث بلغت حوالي 262.7 مليون دينار. وقد بلغت الأهمية النسبية للمصروفات المنفذة في قطاع الزراعة إلى حوالي 7.2% من أجمالي المصروفات المنفذة في كافة القطاعات خلال الفترة (1970-1985) وبلغ متوسط الإنفاق الفعلي السنوي على قطاع الزراعة خلال تلك الفترة إلى نحو 189.4 مليون دينار ولعل ارتفاع قيمة المصروفات في قطاع الزراعة يرجع من جهة إلي الاهمية التي يحظى بها هذا القطاع باعتباره المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن جهة اخرى فإن ارتفاع قيمة المصروفات المنفذة يرجع إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي، نتيجة لارتفاع تكلفة المواد المستوردة اللازمة لمدخلات الإنتاج.

جدول رقم (1) المصروفات الفعلية في قطاع الزراعة خلال الفترة (1970-2007).

السنة	قيمة المصروفات بالمليون دينار
1972-1970	135.9
1975-1973	557.1
1980-1976	1702.3
1985-1981	1494.1
1990-1986	688.9
1995-1991	480.2
1999-1996	346.1
2003-2000	581.1
2004	262.7
2005	367.3
2006	175.3
2007	330.14
الاجمالي	7,121.14
المتوسط	187.3984

المصدر: جمعت وحسبت من:

أسماء سالم حمد عبد الرزاق، دراسة تحليلية لاقتصاديات إنتاج الأغنام في الجبل الاخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2008م.

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، تقرير متابعة تنفيذ ميزانية التحول لسنة 2005م، الجزء الأول والثاني، طرابلس، ليبيا، 2006م ص9-27.

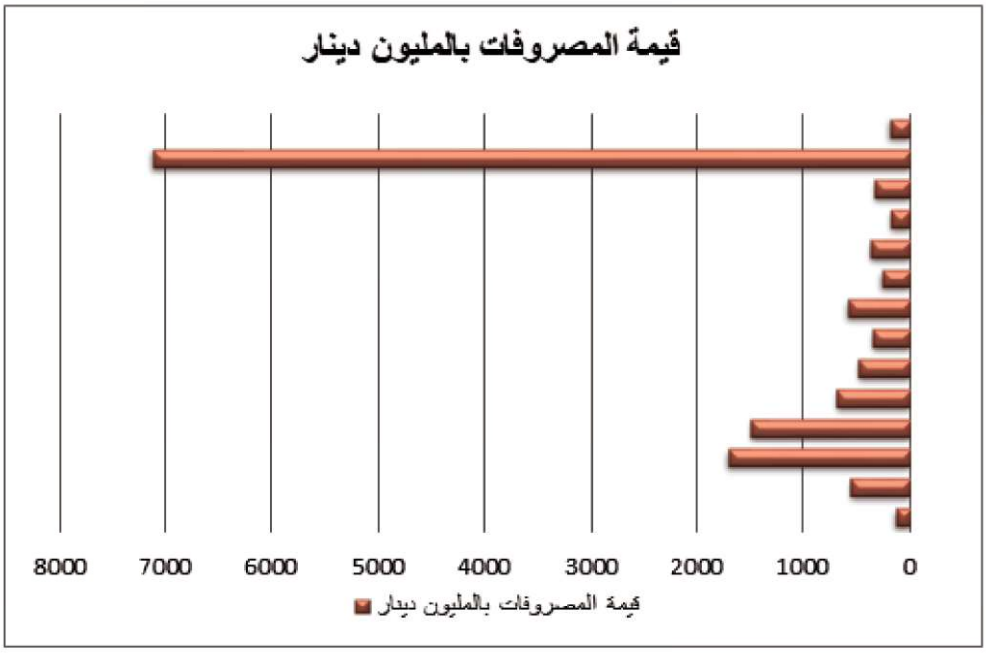

تطور الإنتاج النباتي للمحاصيل الزراعية في ليبيا:

يعتبر جانب الإنتاج النباتي من أهم جوانب النشاط الزراعي. وترجع هذه الأهمية إلى العديد من العوامل التي تؤثر على الغذاء والاقتصاد، ومن بين هذه العوامل ما يتعلق بحجم الاستهلاك من الإنتاج النباتي وما يتعلق بكميات الإنتاج وتنوعه، بما في ذلك حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الاخرى ، ونظراً لأن الإنتاج النباتي هو مصدر مهم للأغذية الحيوانية (العلف) وهو مدرج في معظم الصناعات الغذائية، إلا أن القطاع الزراعي الليبي يعتمد على الزراعة البعلية، وهو ما يمثل حوالي 1.57 مليون هكتار من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ، ويقدر بحوالي 74% من المساحة المزروعة .

إنجازات التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة جاءت لتصلح ما أفسدته التنمية المستنزفة للبيئة أي البحث عن النمو مهما كان الثمن، وهذا ما أحدث عواقب وخيمة على البيئة والمجتمع والدول وبالتالي العالم كله يلاقي نفس المصير سواء كانت الدولة مذنبة أم لا، وقد أدخلت التنمية المستدامة مفهوم الاقتصاد الأخضر أو التنمية الخضراء في قواعد النظام العالمي الجديد، فأصبحت المعايير البيئية أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في السلعة حتى تدخل الأسواق العالمية وأصبح حق بلدان العالم منع دخول أي سلعة إلي أسواقها أو السلع الزراعية التي تستخدم الأسمدة الكيماوية مثل: اليوريا أو الهندسة الوراثية أو تعديل جينات في إنتاجها. كما ظهرت مؤسسات تمنح شهادات دولية للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية كشهادة الأيزو، واصبحت هناك بنوك تدعى بالبنوك الخضراء والتي اصبحت تخلق مجالا جديدا للتنافس وجلب العملاء، وكذلك ساهمت في تقليص ديون العالم الثالث بفرض ذلك على الدول المتقدمة بدعوى أن الدول المتقدمة في الواقع هي التي تدين لدول العالم الثالث لأنها استغلت ثرواتها أكثر من قرن.

دور التنمية المستدامة في تحقيق الأهداف ومواجهة المشكلات:

1- مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية:

يبقى الفقر هاجس السياسات التنموية العالمية وبلغ عدد الذين يعيشون في فقر مدقع حوالي 1133 مليون نسمة سنة 1990م أي ما يعادل 29.07 من مجموع سكان الدول النامية ، ومع التأثير المتزايد للعولمة خلال السنوات الماضية فإن الفجوة ما بين الفقراء والاغنياء قد ازدادت أتساعا، ويعتبر الفقر عدو أساسي للتنمية المستدامة لأن الفقراء يقطعون الأشجار من أجل التدفئة وغيرها بصورة مفرطة تفوق قدرتها التجديدية دون مراعاة لنتائج السلبية.

2- حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة والنقل:

التغير المناخي الناجم عن زيادة معدل درجات الحرارة في العالم الناتج بدوره عن الاستخدام المكثف للوقود الحجري والنفط وانبعاث الكربون الذي يؤثر في الظواهر الطبيعية، وأهم الخطوات التي يجب اتخاذها هي المصادقة على بروتوكول كيوتو لتحقيق الانبعاث الكربوني والذي ترفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا المصادقة عليه، بينما صادقت عليه كل دول الاتحاد الأوربي، والهدف منه هو التخفيف من التغير المناخي بنسبة 40% وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 1992م، اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985م.

3- تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملاءمة للبيئة والعدالة الاجتماعية:

ساهمت العولمة بوجود فجوة بين الفقر والغنى أي القضاء على الطبقة المتوسطة لذلك يجب الاهتمام بالطبقة الفقيرة لأنها أغلبية السكان.

4- توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي:

أهم مشكلة هي عدم عدالة التوزيع للكميات الهائلة من الطعام المنتج عالميا وإعادة النظر في استخدام المبيدات في الزراعة التي تسبب أمراضاً خطيرة.

5- حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية:

الحفاظ على النباتات التي تستخدم لأغراض طبية بأنواعها وتوزيعها بالتساوي والحفاظ على الحيوانات من الانقراض.

6- حماية التربة ومكافحة التصحر:

يعرف التصحر على أنه تغيير سلبي في الخصائص البيولوجية بما يفقدها الكثير من قدرتها البيولوجية ويجعلها تقترب نحو الظروف الصحراوية، وأهم مظاهره انجراف التربة وتناقص مساحة الغطاء النباتي وتدهوره وتملح التربة، وزيادة معدل كمية التراب في الهواء من المصادر المحلية، وأهم عوامله النمو السكاني السريع بالإفراط في قطع الأشجار، والرعي الجائر والمفرط، ضغط الاستخدام الزراعي وسوء استخدام مياه الري، التلوث، وتقلبات الظروف المناخية، وزحف الرمال. إن مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة البيئات الجافة وشبه الجافة التي تتصف بنظمها الإيكولوجية الهشة، وثم امتدت إلي شبه الرطبة والرطبة، ويهدد مساحات واسعة خاصة بالدول النامية الافريقية بسبب السياسات التنموية الخاطئة والتغير المناخي وهذا يؤثر على الدول التي تعتبر الزراعة مصدر رزقها الوحيد وبالتالي يتطلب مساعدات في الدول الصناعية وتفهم من سياسات وحكومات الدول النامية، وأهم اتفاقية في هذا المجال هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994م والتي جاء فيها أهم وسائل مكافحة التصحر كمؤشر للتنمية المستدامة وهي:

- إجراء مسح شامل للمناطق المتصحرة.
- ضبط النمو السكاني وترشيده بيئياً.
- تكثيف التشجير وضبط وترشيد قطع الأشجار.
- ترشيد الاستخدام الرعوي والزراعي.

7- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:

يقصد بالاستنزاف تقليل قيمة المورد أو التسبب في إخفاقه عن أداءه لدوره المحدد له من قبل الخالق العليم في منظومة الحياة، وبالتالي إن الاستهلاك المفرط للموارد أحد مسببات التدهور البيئي في الدول النامية، وحسب دراسات قامت بها مؤسسات مختصة بالتنمية المستدامة أن العالم بحاجة إلي أربع كواكب مثل الأرض لتوفير الموارد التي بكفي لجعل كل السكان يعيشون برفاهية وهذا يعني أنه يعتبر السلوكيات الاستهلاكية مفرطة في الدول الصناعية للرفع من مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية.

ركائز التنمية المستدامة:

البعد الاقتصادي/بعد أصيل في التنمية المستدامة، فإن مشروعاته الكثيرة والمتنوعة تجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية والتي قابلة للنضوب أو لما تحدثه من هدر أو تلويث مما يعرض البيئة للتدهور وأيضاً الأجيال القادمة للخطر. وعلى ذلك تحاول فلسفة التنمية المستدامة أن تحل الإشكالية بان تتخذ القرارات على شتى المستويات في المجتمع لسلامة أفراده، وتأخذ في اعتبارها سلامة البيئة التي يمكن أن تنجم عن تلك القرارات ، وهذا يقود إلي الاهتمام بالبيئة وسلامتها في كل جوانبها، لذلك تتطلب التنمية المستدامة نمطا من النمو تكون فيه الظروف

الاقتصادية والاجتماعية مع الظروف البيئية لها اعتبارات متساوية ومتوازية بعناية.

وفي هذا الشأن فإن حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية يجب أن يكونا جزءا متكاملا من عملية التنمية، لهذا فالاهتمام بمجالات تركز على نوعية وإدارة المياه، نوعية الهواء، إدارة الموارد الارضية هذا وتقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز هي:

1- الكفاءة الاقتصادية، والتي تتمثل على سبيل المثال في حسن استخدام وترشيد الموارد المالية والمادية والمحافظة عليها.

2- الكفاءة الاجتماعية، والتي تتمثل على سبيل المثال في حسن استخدام وترشيد الموارد البشرية والمحافظة عليها.

3- الكفاءة البيئية، والتي تتمثل على سبيل المثال في حسن استخدام وترشيد الموارد البيئية والمحافظة عليها.

ويقصد بالكفاءة – بصفة عامة عملية حسن استخدام وترشيد الموارد وعدم الإسراف لها أو التبذير فيها.

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الأثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها .وأحداث تغير مناسب في حاجات وأوليات المجتمع وذلك بأتباع طريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية وتحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات ملائمة للمخاطر والتقلبات تحتية ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

أبعاد التنمية المستدامة من أجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع لابد من التطرق إلى أبعادها وهي:-

أولاً: البعد الاقتصادي: تتحقق التنمية المستدامة بنظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر، وإن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة أن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد. وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة إلا أن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية اسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي. وفضلاً عن ذلك القدر ة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيات أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد. أما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباط وثيقا بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع، وبشكل عام فان التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، أذ فان استخدام الموارد الطبيعة بشكل عقلاني وسليم والحفاظ على الموارد البيئية سوف يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، وأن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شانها تحقيق السلامة البيئية عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية مثل فرض الضرائب تلوث حسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها مما يسهم في توزيع

التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل وبالطبع فان هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضيق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة ، وعلية فإننا نستطيع القول إنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الاقتصادي تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.

ثانياً: البعد البيئي: تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على أدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية لكي تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة. فالتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية ، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون بأتباع تكنولوجيا زراعية محسنة تزيد من الإنتاج وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، وعدم سحب المياه. إن البيئة وما يسود بداخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها نادراً ما تكون قادرة على تفادي الاختلافات التي يحدثها الإنسان ما لم تتجاوز هذا الحد كما يحدث الأن في التنمية المستدامة الاختلافات حدا معينا. وستصبح على المدى الطويل، عاملا هداما تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها، فالبيئة لكي تصبح واقعاً محسوسا البد من أن تزيد مستوى الإنتاج واستخدام الأمر الذي يتطلب استخدام الموارد الطبيعية كمدخلات أنتاج، وهنا يظهر لدينا نوعاً من التناقض بين التنمية والبيئة ولذا تعد التنمية البيئية أحد المفاتيح للتنمية المستدامة وهي القوة الموجهة للميثاق الأخلاقي إعادة توصيف العلاقة بين الإنسان ومحيطه. وعلية فان التنمية المستدامة على وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما:

1- السكان: إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطا على الموارد واستنزافها ومن ثم عدم قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد.

2- التكنولوجيا: والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في أنتاج السلع والخدمات وتمثل ثلاثة جوانب للتنمية: هي موارد قادرة على خلق الثروة، هي وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لممتلكيها أداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات. وغير مباشر لتكنولوجيا في قيم المجتمع فهي مباشر، أن هذا يشير إلى أن هناك تأثيرات قد تدعمها وقد تعارضها. وعليه يمكن القول إن أفضل تكنولوجيا مطلوبة الاستراتيجية التنمية المستدامة هي تلك التي تعتمد على التجديد والمناقشة الناجحة والاستخدام المفيد للموارد النادرة. وهنا يجب إعطاء أولوية لما يأتي -: ا - مكانات الدول أن تكون التكنولوجية ملائمة للطبيعة وأن تأخذ على عاتقها أهداف التنمية قريبة وبعيد المدى . ب - استغلال الموارد المتاحة في أطار السلامة البيئية.

ثالثاً: البعد الاجتماعي: تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان، الن نمو السكان السريع يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية ، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات والتوزيع السكان أهمية كبيرة، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية كبيرة فمع التوسع التكنولوجي للمستخدم حالية، تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة فالتنمية المستدامة تعني إبطاء

حركة الهجرة إلى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشطة عن طريقة التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية. كما يؤكد تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة على دور السكان في عملية التنمية المستدامة. وأن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب هذا يعني تجاهل قضية مهمة هي أن الناس أنفسهم مورد أبداعي ،وهذه القدرة على الإبداع ذخر ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها. ومن اجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل ، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن نتاجاً وأفضل استعداد على معالجة المشكلات، وان بداع ومهارة ويصبحوا أكبر قدرة التواصل لهذا يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيها أذا فان التنمية المستدامة تحقق بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة ، وان الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني الارتقاء بالعنصر البشري وتامين الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

ربعاً: البعد التكنولوجي: يستنتج أن التنمية المستدامة تعني التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، ألا أنه كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه و أرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها أن يخضع لرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث إلا نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض.

أهمية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج ، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، وتوفير رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة هي كالتالي:

1- التنمية الاقتصادية: ويقصد بها بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. وتشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن

النمو الاقتصادي فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.

2- التنمية الاجتماعية: إن التنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصادية بل للتنمية جوانب اجتماعية وثقافية وإنسانية أيضاً ويقصد بالتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية.

ويمكن تحديد ثلاث اتجاهات في التنمية الاجتماعية هي كالتالي:

الاتجاه الأول: مؤداه أن التنمية مرادفة لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثاني: أن التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثيرة كالصحة والتعليم.

الاتجاه الثالث: فيرى أن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة، بمعنى أنها عملية تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة تشبع رغبات وحاجات الأفراد وتطلعاتهم ولا يتم ذلك إلا عن طريق دفعة قوية لإحداث تغيرات كيفية ولإحداث التقدم المنشود.

لهذا فان مفهوم التنمية ارتبط بالعديد من حقول المعرفة فهناك تنمية ثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك تنمية اجتماعية المختلفة، فضلاً عن ذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، إن النمو ليس التنمية ومن الخطأ أن يستخدم المصطلحان المترادفان، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغير محددة كماً ونوعاً، ومن ثم فهي أن تحقق تقدماً وتحسناً في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي إلا أن عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه وبشكل عام فان التنمية تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل. فهي تهدف إلى أن يترك لجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيداً من الموارد مماثل للرصيد الذي ورثة أو أفضل منه أو بعبارة أخرى استجابة لحاجات الحاضرة، من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. وبذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة ليس له معنى واحد أو تعريف واحد لذا فهناك طرق بديلة تعامل بها المفكرون مع هذا المفهوم.

معوقات تحقيق التنمية المستدامة:

بصفة عامة تواجه التنمية المستدامة بالعديد من المعوقات أو القيود أو المعضلات التي تعوق عن تحقيق أهدافها وأدوارها بالشكل الكامل والمطلوب، أيضاً هذه المعوقات متنوعة فمنها الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي ومن هذه المعوقات كالتالي:

المعوقات الإدارية وتتضمن:

- نقص الوعي لدى صانعي القرار والسكان على حد سواء بأهداف التنمية المستدامة ومقوماتها.

- تضارب السياسات وأهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار علميات التنمية ، مما يؤدي إلي عدم التنسيق بين الأنشطة التنموية.
- نقص الخبرات المدربة والمهارات الكافية اللازمة لوضع خطط التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها.
- نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يكفل نجاح هذه المشروعات واستمراريتها.
- عدم فاعلية التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة سواء المركزية منها أو المحلية وبين منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلي تضارب القرارات.

المعوقات الاقتصادية وتتضمن:

- ارتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظراً لزيادة تكلفة الاستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار مما يحد من المنافسة والتصدير، ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى معيشة السكان.
- عدم وجود برامج للإصلاح الاقتصادي على أسس علمية مخططة.
- تبعية اقتصاد أغلب الدول النامية والفقيرة على اقتصاديات الدول الغنية.
- انتشار الفقر وعدم وجود برامج وسياسات للقضاء عليه أو التخفيف منه.

المعوقات السياسية وتتضمن:

- عدم الاهتمام بتطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة.
- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وتوسيع فرص الاختيار أمام السكان في اتخاذ القرارات المجتمعية.
- عدم اهتمام الجهاز السياسي بتعبئة المواطنين للمشاركة أو تبني سياسات وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة

معوقات بشرية وتتضمن:

- انتشار مشكلات البطالة والفقر في المجتمع.
- وجود تفاوت بين السكان خاصة الفئات المهمشة.
- عدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية المستدامة.
- انخفاض مستوى الخدمات المقدمة للسكان.
- زيادة السكان وعدم توفير سياسات جادة لتثبيت المعدلات السريعة لنمو السكان.

لكي تحدث تنمية زراعية في ليبيا فإن معرفة ومهارة المزارعين يجب أن تظل تزداد وتتغير كلما اعتمد المزارعون أفكاراً أكثر حداثة، وهم يطورون موقفاً جديداً تجاه الزراعة وتجاه عالم الطبيعة المحيط بهم وتجاه أنفسهم واتصالاتهم المتزايدة وصفقاتهم مع التجار والوكالات الحكومية تجذبهم إلى معرفة أوثق بالعالم القائم، وهكذا فإن التنمية الزراعية هي جزء متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فهي تساهم فيها وتؤكد أن التنمية الشاملة ستكون فعلاً عامة وستشمل في إطارها جزءاً كبيراً من الذين يعيشون على الزراعة.

النتائج:

تعتبر الزراعة موردا هاما لغذاء وكساء الإنسان والذي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليها يتوقف تحقيق الرفاهية والرخاء بين السكان، وتعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات السكان من المنتجات الغذائية بالإضافة إلى أنها تمد القطاع الصناعي بالجزء الأكبر من الموارد الأولية

الزراعية، كما تعتبر مصدراً هاماً لتشغيل نسبة كبيرة من القوى العاملة وبالتالي يمكن تحقيق تنمية مكانية داخل المجتمعات الزراعية. لكي تتحقق التنمية الزراعية المستدامة والنهوض بقطاع الزراعة لابد من الحفاظ على الاراضي الزراعية، والاهتمام بالمزارعين من حيث توفير البذور المحسنة، وكذلك الأسمدة، والأعلاف الحيوانية لكي يتحقق الإنتاج الذي نصل به إلى الاكتفاء الذاتي والعمل على وضع سياسات تنموية وزراعية والتي بدورها تعمل على التغلب على معوقات التنمية الزراعية وذلك من خلال الإصلاح السياسي للدولة وتوحيد مؤسسات الدولة.

العمل على دعم المحاصيل الاستراتيجية لارتباطها بالأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة واضحة من وزارة الزراعة.

التوصيات:

إن عملية التنمية تحتاج إلى رفع معدل التراكم الرأسمالي وذلك لتوليد قوة دافعة للنمو قادرة على مواجهة وتحطيم القوة المضادة للنمو في المجتمع والمتمثلة بصورة أساسية وعامة في التعداد السكاني أي بمعنى إزالة كل معوقات التنمية وتحقيق معدل نمو في الدخل القومي، وتأتي أهمية التنمية الزراعية من دورها في تحسين نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان لأنه المقياس الحقيقي للنجاح فيها، كذلك فإن نجاح التنمية لا يتوقف فقط على مجرد الارتفاع بمعدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي وبالتالي فإن التنمية الزراعية تتجسد من خلال دورها كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ويزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي.

إن سياسة التنمية الزراعية ترتكز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي واتخاذ الزراعة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية حتى يتسنى الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه التنمية. وينبغي الاهتمام بمجموعة من المحاور الأساسية أهمها:

- تحسين الحياة المعيشية للمزارعين لتشجيع التوجه نحو العمل في هذا القطاع.
- تشجيع وزيادة المشاريع الاستثمارية الزراعية النموذجية من خلال التوسع في المشاريع القائمة أو من خلال تنوع الإنتاج كإنشاء المزارع العائلية.
- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في القطاع الزراعي والعمل على زيادة إنتاجية الموارد الزراعية المستخدمة في كفاءة العمل المزرعى وذلك من خلال التدريب المهني ومتابعة الأساليب العلمية على العمليات الزراعية.
- استغلال المواد الأولية والسلع الوسيطة التي يوفرها القطاع الزراعي في زيادة الإنتاج في الصناعات الغذائية خاصة الاساسية منها، وتطوير الثروة الحيوانية وزيادة منتجاتها وتطوير تصنيع المنتجات الحيوانية والنهوض بأساليب تسويقها.

المراجع:

أديب، عبد السلام. (2003). أبعاد التنمية المستدامة (القاهرة: بدون ناشر).

البيدي، خالد رمضان وحمودة، عبد الباسط محمد. (2015). التغيرات المناخية وأثارها على الناتج الزراعي في ليبيا للفترة (1980-2010).

الربيع، كواهي. (2003). معوقات التنمية الريفية، المجلة الجزائرية للدراسات السيسيولوجيا.

القماطي، عبد الباري خليل. (2000). الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في ليبيا، دار الرواد.

بسيوني، جابر أحمد والدائخ، عبد العالي بوحويش. (2009). دراسة اقتصادية لاتجاهات التنمية الاقتصادية الزراعية الليبية ودورها بين الواقع والطموحات، مجلة الجديد في البحوث الزراعية جامعة الاسكندرية، المجلد 14-العدد 4.

تقرير التنمية العربية – الاصدار الثامن.

عجاج، أحمد. (2016). متطلبات التنمية المكانية وأثرها على التنمية الزراعية (دراسة حالة دراعا)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

محمد، يحي محمود. (2009). دور العمالة الزراعية في خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، جمهورية مصر العربية، المجلد الثاني، العدد 15.

The role of sustainable development in the Libyan agricultural economy

Abstract:

Sustainable development, in its general form, is defined as development that enables the fulfillment of the needs of current generations and achieves their well-being without compromising the ability of future generations to meet their own needs, while taking into account the challenges of preserving ecosystems and the limitations of renewable natural resources. Development is the advancement of society, moving it froma stable state to a higher and better one. It is a process of progress and continuous improvement, whether partial or comprehensive. Development is also an economic, social, cultural, political, and administrative process, not just an economic achievement. It is essential and important for every human society in order to achieve the goals of individuals and the community, the foremost of which is achieving an adequate standard of living or a better life. Development is a comprehensive process that takes root in various aspects of life and moves society to a new stage of progress. It is an essential element for stability and human and social development. The importance of agricultural development in the agricultural economy lies in providing agricultural products as a source of food and raw materials for industries. As the population increases, demand also rises. Comprehensive agricultural development is also an ongoing, long-termprocess characterized by inclusiveness, integration, and diversity. It starts from the grassroots level to the top, based on the principle of self-reliance. This requires the availability of a capable and willing will to bring about structural changes in the community's framework within the context of comprehensive planning. It also requires fairness in distribution and a suitable environment, especially regarding agricultural reform and rural institutions. Libya has placed increasing emphasis on agricultural technology and established agricultural research centers, supporting them with world-class expertise. This was done in order to utilize advanced technology in the agricultural sector and adapt it to the environmental conditions of the country.

Keywords: *Sustainable development, agricultural sector, agricultural resources, production.*